

تفسير البحر المحيط

@ 88 @ وكان ذلك ردًّا على اليهود والنصاري والعرب الذين عبدوا الأصنام وجعلوها شركاء ، والعرب الذين عبدوا الملائكة واعتقدوا أنهم بنات الله . ونفي أولاء الولد خصوصاً ثم نفي الشريك في ملكه وهو أعم من أن ينسب إليه ولد فيشرکه أو غيره ، ولما نفي الولد ونفي الشريك نفي الولي وهو الناصر ، وهو أعم من أن يكون ولداً أو شريكاً أو غير شريك . ولما كان اتخاذ الولي قد يكون للانتصار والاعتزاز به والاحتماء من الذلِّ وقد يكون للتفضل والرحمة لمن وإلى من صالح عباد الله كان النفي لمن ينتصر به من أجل المذلة ، إذ كان مورد الولاية يحتمل هذين الوجهين فنفي الجهة التي لأجل النقص بخلاف الولد والشريك فإنهما نفيًا على الإطلاق . وجاء الوصف الأول بقوله { الذَّيْ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا } والمعنى أنه تعالى لم يسم ولم يعد أحداً ولداً ولم ينفعه بجهة التوالد لاستحالة ذلك في بدائه العقول ، فلا يتعرض لنفيه بالمنقول ولذلك جاء ما اتخذ الله من ولد ما يتخذ صاحبة ولا ولداً . وقال مجاهد : في قوله { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ } مَنَّ الذَّيْ { } المعنى لم يخالف أحداً ولا ابتغى تصر أحد . وقال الزمخشري : { وَلِيٌّ } مَنَّ الذَّيْ { } ناصر من الذلِّ وما نفع له منه لاعتزازه به ، أو لم يوال أحداً من أجل المذلة به ليدفعها بموالاته انتهى . وقيل : ولم يكن له { وَلِيٌّ } من اليهود والنصاري لأنهم أذل الناس فيكون { مَنَّ } الذَّيْ { } صفة لولي انتهى . أي { وَلِيٌّ } مَنَّ { } أهل { الذَّيْ } ، فعلى هذا وما تقدّم يكون { مَنَّ } في معنى المفعول به أو للسبب أو للتبعية . وقال الزمخشري : فإن قلت : كيف لاق وصفه بنفي الولد والشريك والذل بكلمة التحميد ؟ قلت : لأن من هذا وصفه هو الذي يقدر على إيلاء كل نعمة فهو الذي يستحق جنس الحمد ، والذي تقرر أن النفي تسلط من حيث المعنى على القيد أي لا ذل يوجد في حقه فيكون له ولي ينتصر به منه ، فالذل والولي الذي يكون اتخاذه بسببه منتفیان . { وَكَذَّبَ رُوحَهُ تَكْذِبًا } التكبير أبلغ لفظة للعرب في معنى التعظيم والإجلال ، وأكد بالمصدر تحقيقاً له وإبلاغاً في معناه ، وابتدئت هذه السورة بتنزيه الله تعالى واختتمت به ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا أفصح الغلام من بني عبد المطلب علمه هذه الآية { وَقُلِ الْخَمْدُ * اللَّاهِ } إلى آخرها والله أعلم . .